



طالب الائتلاف الوطني الدول الكبرى والصديقة للشعب السوري بتحمل مسؤولياتها تجاه ما يجري على أرض سورية من جرائم.

وجدد الائتلاف تأكيده في بيان أصدره اليوم على ضرورة العمل على تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي فيما يتعلق بوقف القتل والإجرام، وإطلاق سراح المعتقلين وتحقيق انتقال سياسي وفق مرجعية جنيف1 وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

كما حذر الائتلاف الأمم المتحدة من مخاطر المستجدات على الأرض، مطالباً بتحريك عاجل يوقف التصعيد على إدلب ويمنع استهداف المدنيين ويضمن أمنهم وسلامتهم.

وصعد الطيران الروسي قصفه يوم أمس على مدن وبلدات ريف إدلب، مرتكباً مجازر مروعة خلفت عشرات الشهداء والجرحى من المدنيين، بينهم عدد كبير من الأطفال.

وكان الطيران الروسي ارتكب مجزرة مروعة قبل يومين في بلدة زردنا بريف إدلب الشمالي، خلفت أكثر من 50 شهيداً وعشرات الجرحى.



تصريح صحفي
الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية
الدائرة الإعلامية
١٠ حزيران، ٢٠١٨

الائتلاف يحذر المجتمع الدولي من مخاطر تصعيد النظام وروسيا في إدلب

بعد يومين فقط على المجزرة المروعة التي ارتكبتها طائرات الاحتلال الروسي بحق المدنيين بريف إدلب، نفذت طائرات النظام صباح اليوم (١٠ حزيران) سلسلة غارات على مدن وبلدات تفتناز وبنش وأريحا وغيرها بريف المدينة، ما أسفر عن سقوط ١٤ شهيداً، بينهم أطفال ونساء، وعشرات من الجرحى والمصابين.

القصف الإجرامي الذي استهدف أيضاً مشفى الأطفال في مدينة تفتناز وتسبب بخروجه عن الخدمة، لا يزال مستمراً، فيما تعتمد مروحيات النظام إلى إلقاء البراميل المتفجرة بالتزامن مع قصف مدفعي وصاروخي يطال مختلف أنحاء ريف إدلب.

عمليات البحث عن الضحايا والعالقين تحت الأنقاض مستمرة في ظل ظروف غاية في العسوية، وتستمر معها أعداد الشهداء والجرحى بالارتفاع.

أمام هذه الجرائم التي تكشف عن رغبة النظام وداعميه في متابعة مخططاتهم لقتل وتهجير وإبادة الشعب السوري، والتي ترتكب بحق المدنيين في مناطق يفترض أنها خاضعة لاتفاق خفض التصعيد؛ فإن الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية يحذر الأمم المتحدة، ومجلس الأمن الدولي من مخاطر هذه المستجدات، ويطالب بتحريك عاجل يوقف التصعيد على إدلب ويمنع استهداف المدنيين، ويضمن أمنهم وسلامتهم.

يجدد الائتلاف مطالبته الدول الكبرى، والدول الصديقة للشعب السوري، بتحمل مسؤولياتهم تجاه ما يجري على أرض سورية من جرائم، والعمل على تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي فيما يتعلق بوقف القتل والإجرام، وإطلاق سراح المعتقلين، وتحقيق انتقال سياسي وفق مرجعية جنيف ١ وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.